مجلة الحوار الفكري ISSN: 1112-5144
مجلد: 16عدد: 02 السنة 2021 EISSN2600-6332

تحديات الجناح الجنوبي لأمن الدول المغاربية:الجريمة المنظمة نموذجا

- د.مشاور صيفي جامعة أدرار، العلوم السياسية و العلاقات الدولية، med20malak20@yahoo.fr
- د. بويبية نبيل، جامعة سكيكدة، العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، bouibia@gmail.com

تاريخ الارسال: 06-06-2021 تاريخ القبول: 01-12-2021 تاريخ النشر:15-01-2022

الملخص:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للدول المغاربية أهمية إستراتيجية كبيرة لاعتبارات حيوية عديدة ؛ فبالإضافة إلى شساعة حدودها المتاخمة معها ، و أنها بوابتها لمختلف الدول الإفريقية ، فإن التفاعلات الحاصلة فيها من نزاعات مسلحة و تدخل أو محاولات تدخل لأطراف خارجية ، و التنافس الدولي على المنطقة و كذا انتقال العمل الإرهابي إليها ، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة الاحترافية ،كل هذه المسائل جعلت الدول المغاربية أمام تحديات أمنية حقيقية قادمة من جناحها الجنوبي و التي تستدعي مقاربات خاصة للتعامل معها.

سنركز في هذه الورقة على الجريمة المنظمة كنموذج للتهديد القادم للدول المغاربية من دول الساحل ، أهمها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية،و الهجرة غير الشرعية و الاتجار غير المشروع في الأسلحة و تمويل الجماعات الإرهابية و الاتجار غير المشروع في النساء و الأطفال ..... و التي أصبحت تشكل تهديدا أمنيا واضحا على الدول المغاربية مما يستدعي وضع مقاربات حقيقية جادة لمجابهتها ؛ خاصة و أن هذه التهديدات بحسب كثير من الدراسات تتطلب سياسات عليا للتعامل معها.

الكلمات المفتاحية :

الساحل الإفريقي – الدول المغاربية – أمن الدول المغاربية – التهديدات الأمنية– الجريمة المنظمة – الإرهاب الدولي.

Abstract:

The Sahel Region is highly strategic to the Maghreb countries for many vital reasons mainly because of the vast borders that they share with it that makes of it their door to other African countries. However, this region is currently a territory of different armed conflicts, foreign competition and intervention of different powers, terrorist acts and organized crime. All these elements made the Maghreb countries face to face with true security challenges coming from their southern borders which should be approached differently.

The in hand paper highlights the organized crime as an example of this threat to the Maghreb countries mainly drugs dealing, illegal immigration, illegal arms trade, terrorism funding, and women and children trade. All these practices have been a real threat to the Maghreb countries which should face them differently and seriously as many studies have shown that highly planned policies should be set in order to deal with such threats.

Key words: The African Sahel – Maghreb countries – the security of the Maghreb countries – security threats – organized crime – international terrorism.

مقدمة:

يدور المحور الرئيسي لهذه الورقة حول مسألة تحديات الجناح الجنوبي للدول المغاربية مع التركيز على تحدي الجريمة المنظمة. إذ تشكل منطقة الساحل الصحراوي بالنسبة للدول المغاربية أهمية قصوى باعتبارها تشغل الحيز الأكبر من مساحتها وباعتبارها متاخمة لحدودها الجنوبية الواسعة التي تصعب مراقبتها، والسيطرة عليها بصفة كاملة، ولأنها أيضا بوابة الدول المغاربية على باقي إفريقيا، وتزداد أهمية هذه المنطقة إذا اطلعنا على مختلف التفاعلات التي تحدث فيها والتي تؤثر بطريقة مباشرة على الوضع في الشمال،وللتطورات التي تأخذها هذه التفاعلات في كل مرة نتيجة تدخل أطراف خارجية تسعى لخلق مشاكل أمنية في المنطقة حتى يسهل على هذه الدول النشاط بكل حرية واستغلال جغرافيتها ومواردها.

وقد عرفت منطقة الساحل تفاعلات عديدة تجسدت خاصة من خلال النزاعات المسلحة الداخلية ومحاولات التدخل من أطراف خارجية، وانتقال العمل الإرهابي إليها، وانتشار الجريمة المنظمة الاحترافية ؛ هذه الأخيرة التي باتت تشكل خطرا حقيقيا على الدول المغاربية ، و التي تستدعي رصد مقاربات صارمة للتعامل معها، و هذا ما يستدعي بناءات إستراتيجية واقعية تؤسس لمكافحة هذه التهديدات عبر وطنية ؛ خاصة و أن الجريمة المنظمة ترتبط بتهديدات أخرى كالهجرة غير شرعية و الإرهاب العابر للحدود ...

و عليه فإن الورقة تحاول الإجابة على التساؤل التالي :

كيف أثرت الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي على أمن الدول المغاربية ؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما هي مختلف التهديدات الأمنية للدول المغاربية في جناحها الجنوبي؟
- بماذا يمكننا تفسير انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي؟
- كيف أثرت الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي على الدول المغاربية؟

و للإجابة على الإشكالية أقترح الفرضيات التالية:

- كلما زادت الأوضاع هشاشة في دول الساحل الإفريقي كلما زادت الجريمة المنظمة .
- تعتبر الجريمة المنظمة القادمة من دول الساحل الإفريقي بأنماطها المختلفة من أكبر تحديات الدول المغاربية .

سوف نحول تناول الموضوع وفق المحاور التالية:

المحور الأول: في مفهومي الجريمة المنظمة و الإرهاب

المحور الثاني: أسباب انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

المحور الثالث:أنماط الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

1- الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

2- الهجرة غير الشرعية

3- الاتجار غير المشروع في الأسلحة

4- تمويل الجماعات الإرهابية

5- الاتجار غير المشروع في النساء و الأطفال.

الخاتمة:

المحور الأول:في مفهومي الجريمة المنظمة و الإرهاب

تؤدي"الجريمة المنظمة"بمختلف مسمياتها "الجريمة الاحترافية "، "الاتحادات الإجرامية "أو "التنظيمات الإجرامية"، إلى تدهور الاقتصاد، انحلال المجتمع، فساد الإدارة، و تبعية سياسية، بالإضافة إلى مختلف المخاطر الأمنية التي تواجه الدولة وسيادتها و قد يتعدى إلى كيانها أيضا.

ونظرا لمخلفاتها السلبية وتأثيرها على مختلف المجالات خاصة منها الاقتصادية والأمنية ومساسها بسلم القيم الاجتماعية فقد عجزت الدول المشتركة في فضاء الساحل الإفريقي عن مكافحتها بمفردها، مما اضطرها إلى ضرورة البحث عن وسائل أخرى للقضاء على تداعياتها ومخلفاتها.

قبل التطرق إلى بعض آثار الجريمة المنظمة في المنطقة على الأمن القومي المغاربي يجدر بنا إعطاء نظرة عامة حول مفهومها:ف "الجريمة المنظمة " عبارة عن مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج، ومحكم، تمارس أنشطة غير مشروعة من أجل الحصول على هدف مادي غير مشروع،أو المساس بالمصالح الإستراتجية، والأمن العام لدولة، أو لعدد من الدول،مستخدمةفي ذلك العنف والقوة والفساد [1]و يتضمن هذا التعريف الخصائص الجوهرية للجريمة المنظمة .*

وأوجه الشبه بين الجريمة المنظمة والإرهاب **تظهر في طبيعتها العابرة للحدود، واستخدام القوة المادية والعنف والترويع، وتماثل بعض الوسائل في تنفيذ العمليات، وبيان ذلك.أن كلا من الجريمة المنظمة والجرائم الإرهابية، تسعى إلى إفشاء الرعب، سواء في مواجهة السلطة أو

(1) Revue Internationale de DroitPénal, **Les SystèmesPénaux à l'épreuve du Crime Organisé**, Préparation du Congres International de Droit Pénal,67 Année, Nouvelle Série,3 éme et 4éme Trimestres, 1996.

* للاستزادة انظر:عبد الفتاح مصطفى الصيفي و آخرون ، **الجريمة المنظمة التعريف و الأنماط و الاتجاهات**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، ط1 ،1999.

** لمزيد من التفصيل حول الموضوع انظر: الملكي الحسين،"خصائص ومميزات الجرائم الإرهابية"،**جريدة العلم**،عدد 19996 ،بتاريخ 23 فبراير 2005 .

الأفراد، وقد أظهرت عصابات الجريمة المنظمة،قدرة على التغلغل في جهاز الدولة، ولم تتردد في استخدام العنف المتوحش ضد رجال الدولة، أي أنها استخدمت وسائل إرهابية نمطية، لتأكيد قوتها وإنجاح إستراتجيتها[1].

و التشابه أيضا يكون في التنظيم، وسرية العمليات، و القوانين الداخلية التي تحكم الجماعات المنظمة، والإرهابية على سواء، و الجزاءات على مخالفة القواعد الموضوعية وأساليب العمل وتبادل الخبرات، فكل من الإرهاب و الجريمة المنظمة، تعبير عن عنف منظم، تقوده مجموعات أو منظمات، ذات قدرات و إمكانيات تنظيمية كبيرة، وتتسم عملياتها بالتخطيط والتنفيذ الدقيق، معتمدة على إحداث حالة من الرعب في أوساط المستهدفين، لتسهيل تحقيق أهدافها، وبذلك يصبح الإرهاب جزءا من الجريمة المنظمة، ولم يقتصر الأمر، على وجود أوجه للشبه بينهما، بل إن الأمر تطور لإقامة علاقات تعاون وتبادل بينهما، فقد عملت الجماعات الإرهابيةفي المنطقة، مع مؤسسات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، خاصة تجمعات المخدرات والتهريب في دول الساحل الإفريقي.

كما أن أهم أوجه الخلاف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، هو الباعث أو الدافع لارتكاب الجريمة، والهدف منورائها ،فدافع الإرهاب قيمي-من وجهة نظر مرتكبيه-،أو من الظاهر أو المعلن من جانبهم، حيث أنهم يدعون دائما سعيهم إلى تحقيق الخير والعدل[2] ويضحون بأنفسهم في سبيل ذلك، هذا عكس الدافع لدى المنظمات الإجرامية، التي تسعى إلى تحقيق الربح، بكافة الوسائل حتى الدنيئة منها، و تتذرع بأهداف أو دوافع سياسية، فالإرهاب يضع لنفسه موقفا وهدفا سياسيا وفوريا، ينحصر في رفض النظام السياسي، ويستبدل ذلك بالمساواة.

و مما سبق، يمكن القول أن الفارق الأساسي بين الجريمة المنظمة والإرهاب يكمن في الأهداف والبواعث، فهدف الإرهاب هو إحداث تغيرات سياسية أو اجتماعية من خلال القضاء على أو تعديل النظام القائم، فهو يحاول إقامة شرعية-متوهمة-من جانبه، اعتقادا في عدم شرعية النظام القائم فهو يؤكد— من وجهة نظره – وعلى نحو غير مباشر فكرة الشرعية،فيحين أن الهدف من الإجرام المنظم هو تحقيق الكسب المادي والربح السريع، وذلك من خلال خروج على الشرعية ومهاجمة القوانين السارية،وعدم الامتثال لأحكامها، فالإرهابي تقف وراء عمله بواعث إيديولوجية، فهو يؤمن بفكرة و يعمل من أجلها، ومستعد بالتضحية بنفسه في سبيلها، أما جماعات الإجرام المنظم فلا يجمعها سوى الكسب المادي، فلا يوجد باعث إيديولوجي معين، ولكن الباعث هو الأنانية وجمع المال، ومع هذا فالعديد من جماعات الإجرام المنظم تدعي هدفا سياسيا مزعوما من أجل الاستفادة من المزايا التي يمكن أن يتمتع بها المجرم السياسي داخل النظام القانوني للدولة.

---

[1] أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، كتاب الحرية،القاهرة، العدد العاشر، ص.89.

[2] إمام حسانين عطا الله، **الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة**، دار المطبوعات الجامعية،2004،ص.114

المحور الثاني:أسباب انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:

يمكن تلخيص هذه الأسباب في مايلي:

1. **ضعف منظومة العدالة الجنائية وفسادها:** و هو ما يفقد أفراد المجتمع الصحراوي الثقة فيها وفي مدى نجاعتها و جدواها ويجعلهم يلجأون للجماعات الإجرامية لتأمين قضاء حقوقهم،خاصة التجمعات غير المصنفة سياسيا أو المصنفة بأنها غير مهمة بالنسبة للأنظمة المغاربية[1].
2. **نظام حرية السوق الحديث بين دول المنطقة:** لكونه يوفر مجالا رحبا للحرية التجارية مما يمنح للجماعات الإجرامية فرصة كبيرة لممارسة كافة الأنشطة التي لا تصل إليها أجهزة الرقابة،وهذا ما يفسر انتشار الجريمة المنظمةفي المنطقةبشكل خاص بعد التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه[2].
3. **تفكك الروابط الاجتماعية:** فالتحلل من الضوابط الاجتماعية والقانونية ومن باب أولى الأخلاقية يؤدي إلى تفشي الجرائم كالدعارة والمخدرات والقمار والتزوير، ويمكن القول عموما إن انهيار منظومة القيم الأصيلة والأخلاق الفاضلة وجنوح الأفراد إلى الربح السريع أيا كان مصدره، وكذا انهيار منظومة التربية وتفاقم ظاهرتي الأمية و البطالة و اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية والتمييز داخل المجتمع الجزائري على أسس حزبية، وإقليمية ، و جهوية ، وعرقية، وتفكك الروابط الأسرية، كل ذلك يعتبر من قبيل الانحلال الاجتماعي المشجع على انتشار الجريمة المنظمة[1].
4. **الفساد:**بمعناه الواسع؛ حيث يساعد تفشي ظاهرة الرشوة وفساد الإدارةفي دول المنطقة،خاصة في القطاعات الحساسة المكلفة بالرقابة، مثل الجمارك ، الدرك الوطني، الضرائب، مصالح الجودة وقمع الغش، يساعد على سيطرة المنظمات الإجرامية على أجهزة الإدارة في هذه المنطقة الشاسعة وابتزاز المسؤولين القائمين عليها.
5. **النزاعات في المنطقة:**خاصة منها أزمة التوارڤ في مالي والنيجر، والحرب الأهلية في تشاد وبوركينافاسو، ودول جنوب الصحراء،نظرا لتعطيلها للنظام والقانون وأجهزة العدالة الجنائية فإنها تخلق مجالا واسعا للتجارة غير المشروعة بالسلاح وفضاء مهيأ للتعاون بين الجماعات الإرهابية في بعض الدول المغاربية مع تجار السلاح في المنطقة، في ظل شساعة المنطقة وصعوبة مراقبة التحركات فيها وتوفر الإمكانات المادية للجماعات الإرهابية والإجرامية التي قد تفوق في بعض الأحيان الإمكانات التي تمتلكها الدولة.
6. **أقلية التوارڤ:** باعتبار أن هذه الأخيرة في مالي والنيجر بالخصوص،تصطدم بالنظام السياسي حين تحرص على انتماءاتها للقومية الأصلية ، فإنها تسعى لتكوين سياج أمني واجتماعي يحميها من تسلط النظام، وعادة ما تعتمد في ذلك على المساعدات الخارجية، وأحيانا يكون مصدرها الجماعات الإجرامية المنظمة التي تستعملهاكمنفذ تدخل من خلاله للمجتمع لممارسة نشاطاتها.

---

[1] خليفةراشد الشعالي،**الجريمة الدولية**،الدورة التدريبية الإقليمية الثانية لموظفي الشرطةبالمكاتب المركزية الوطنية في شمال إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط، أبو ظبي، من 04إلى 14مارس2000.

[2] - Marie – Claude Smouts, **Dario Battistella**, Pascal Venaison, Dictionnaire Des Relations Internationales, Éditions Dalloz ,2eme Edition, 2006, P. 91-94

المحور الثالث:أنماط الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:

يمكن حصر مجال نشاط المنظمات الإجراميةفي منطقة الصحراء الكبرى في:

1- **الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية:**يعتبر مجال الاتجار غير الشرعي بالمخدرات القطاع الأقدم والأكبر في نشاط الإجرام المنظم، ويعد من المصادر الأساسية للأرباح التي تجنيها العصابات الإجرامية[2] وهذا ينطبق على منطقة الصحراء الكبرى خاصة على الحدود الجنوبيةالجزائرية-المغربية.

فقدتم في الثلث الأول من سنة 2007 فقط ضبط 8,5 طن من المخدرات إضافة إلى كميات هائلة من الأقراص المؤثرة على القدرات العقلية في الوقت الذي تم في سنة 2006 كلها ضبط 10 أطنان،وكمية أخرى تماثلها تقريبا في سنة 2005 إضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص.

وتعتبر هذه الأرقام مخيفة إذا علمنا أن الكميات المضبوطة المشار إليها أعلاه لا تمثل -حسب المختصين في هذا المجال – سوى نسبة ضئيلة من الكميات التي عبرت عبر الجزائر إلى البلدان الأخرى، أو استقرت بالبلد من أجل الاستهلاك، حيث أن منطقة الساحل الإفريقي تمثل بالنسبة للجزائر المعبر الرئيسي لمادتي الكوكايين والهروين التي تعبر الجزائر باتجاه أوربا قادمة من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عن طريق خليج غينيا الذي يعتبر أهم معبر في إفريقيا والعالم ككل لهاتين المادتين (انظر الخريطة رقم01).

و لم يتوقف الأمر عند استيراد أنواع معينة من المخدرات،سواء القنب الهندي أو الكوكايين أو الهروين و الكراك، بل تعداه إلى ظاهرة جديدة لم تعرفها الجزائر من قبل تتمثل في زارعة مادة الأفيون،فقد تبين من خلال عمليات مداهمة مختلفة تمت في الصحراء الجزائرية أن هناك مساحات معتبرة من الأراضي هناك مهيأة لزراعة الأفيون بصورة تتعدى كثيرا الاستهلاك الشخصي للمزارعين، مما يعني أن الكمية المزروعة موجهة إلى الاستهلاك المحلي بصورة واسعة(أي للاتجار) و تؤشر على إمكان تحول البلد من بلد عبور للمخدرات إلى بلد إنتاج للمخدرات،وعلى سبيل المثال، تم في شهر أفريل من سنة 2007 اكتشاف مزرعة بمساحة 40 متراً مربعاً بمنطقة أدرار موجهة لتموين السوق المحلية للاستهلاك،كما تم في نفس المنطقة ضبط 160000 شجيرة أفيون كانت معدة ومجهزة للغرس.

بالموازاة مع الارتفاع الكبير للكميات المضبوطة ومع محاولة التحول من استيراد المخدرات إلى زراعتها محليا، فإن حجم الخطر يظهر بوضوح من خلال النظر إلى طبيعة شرائح المجتمع التي تقع فريسة لتلك السموم وإلى بعض الأرقام المحيطة بذلك،فقد بينت الإحصائيات أنه قد تم في العشر سنوات الأخيرة معالجة 20 ألف مدمن على المخدرات وأنه قد تم خلال الأربع سنوات الأخيرة فقط عرض 25 ألف شخص متورط في الاتجار واستهلاك المخدرات على المحاكم من اجل المتابعات القضائية،كما بينت الإحصائيات أن الفئة الأكثر استهدافا و الأكثر تضررا من تلك الآفة هي فئة الشباب(العمود الفقري للأمة) ذلك أن 85 %من الأشخاص الموقوفين في إطار قضايا مخدرات ما بين 1994و2004 لا تتعدى أعمارهم 35 سنة.

أما تأثير استهلاك المخدرات عل السلوك العام للمدمنين فانه من البديهيات، وهو تجربة تتقاسمها كل البلدان التي تعرف نفس الظاهرة، ومن بين الأمثلة عل ذلك فيما يخص الجزائر، حالات الانتحار،فقد تبين أنه في العام 2005 و حدها تم تسجيل 417 محاولة

---

(1) عبدالعزيز العشاوي:**أبحاث في القانون الدولي الجنائي**،ج2، دار هومة ، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006،ص224.

(2) تقرير لجنة منع الجريمة و العدالة الجنائية، عن أعمال ندواتها في فيينا في الفترة من 30-21افريل.1992

انتحار ناتجة عن تعاطي المخدرات، 19 منها أدت إلى وفاة أصحابه،ومادام التأثير يصل إلى وضع حد لحياة الإنسان، فإن تناول باقي التأثيرات للمخدرات على المجتمع هو من قبيل تحصيلا لحاصل.

ربما أخطر من كل ما سبق بالنسبة لاستقرار الجزائر أنه قد ثبت أن عائدات الاتجار غير الشرعي في المخدرات هي حاليا أهم مصدر لتمويل المجموعات الإرهابية، بعد أن شحت عنها باقي مصادر التمويل التي كانت تلجأ إليها في بداية سنوات التسعينات من القرن الماضي، و يظهر ذلك جليا بالنسبة للمجموعات التي تنشط في الصحراء الجزائرية، وتعمد إلى كل أنواع التهريب من أجل تمويل نشاطاتها بما في ذلك تهريب المخدرات،يضاف إلى ذلك أن المخدرات صارت مصدرا من مصادر تبييض الأموال والجريمة المنظمة في البلاد[1].

الخريطة رقم01: تبين مسار انتقال الكوكايين والهروين في العالم

المصدر: http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i4431.asp

[1] صحيفة الوقت البحرينية: الموقع

http://www.alwaqt.com/art.php?aid=150675&hi=الهجرة%20غير%20الشرعية.

ISSN: 1112-5144
EISSN2600-6332

2- **الهجرة غير الشرعية :**

تعتبر الهجرة غير الشرعية* من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة للدول المغاربية و القادمة من منطقة الساحل الإفريقي، نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها، وارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة، مثل التهريب وتجارة السلاح والاتجار في النساء والأطفال، وتجارة المخدرات والتزوير في الوثائق الرسمية وتزوير الأوراق النقدية وتبييض الأموال، بالإضافة للأمراض والآفات الصحية المصاحبة لها. و(الخريطة رقم(02)) تبين مسار المهاجرين غير الشرعيين في المنطقة، إذ تنطلق قوافلهم عادة من دول الساحل من تشاد والكامرون ونيجيريا وغانا ومالي وسيراليون والسنغال باتجاه النيجر أو مدينتي قاو و تمبكتو بمالي، لاختراق الحدود الجزائرية في طريقهم إلى أوربا.

الخريطة رقم(02): مسار المهاجرين غير الشرعيين بمنطقة الساحل الافريقي

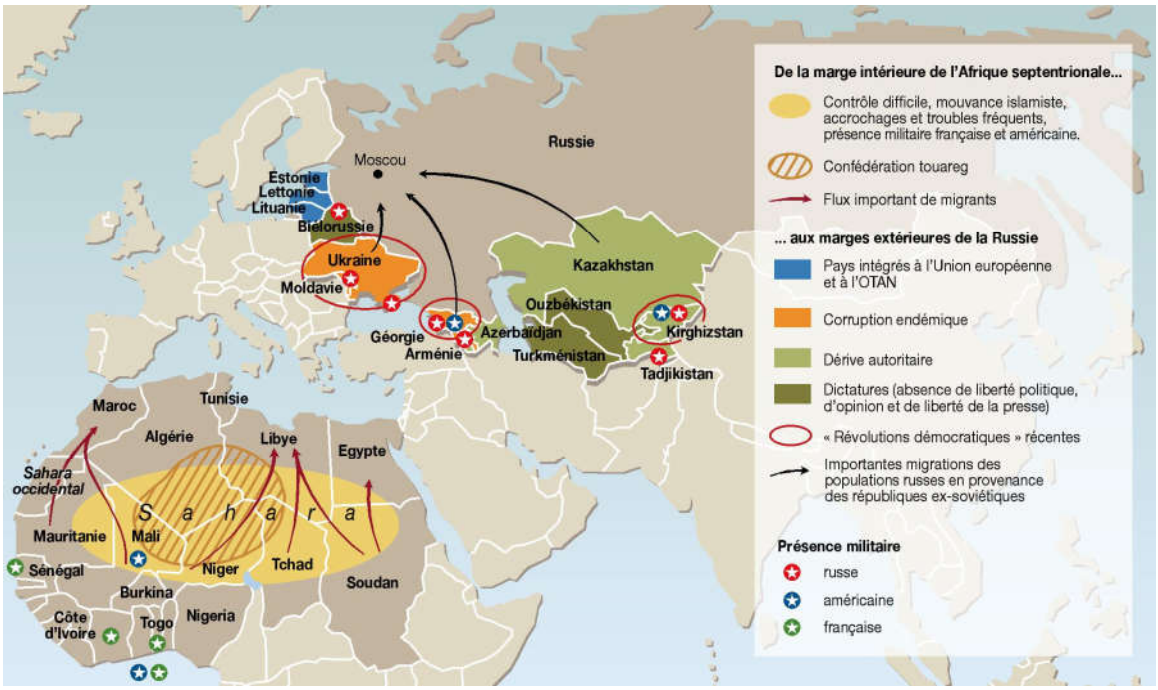

المصدر:

http://blog.mondediplo.net/IMG/jpg/sahel.jpg

وقد جاء في التقرير الذي أعدته لجنة من الخبراء بخلية علم الإجرام بقيادة الدرك الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعيةالآتية من منطقة الصحراء الكبرى[1]، أنه تم إحصاء 30ألف مهاجر غير شرعي خلال الفترة الممتدة بين 2001 إلى غاية جانفي2007،وقدم

* للتفصيل أكثر انظر: أحمد رشاد سلام،"الأخطار الظاهرة و الكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة"،**مكافحة الهجرة الغير شرعية**،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،ط1 ،2010،ص ص 197-277.

[1] جريدة الشروق عدد يوم 21/04/2008 و 20/04/2008 elwatan

هؤلاء حسبما تضمنه التقرير من مختلف الدول في مقدمتها دول الساحل الإفريقي وبعض الدول العربية ومن آسيا،ومن بين الـ 30 ألف مهاجر غير شرعي، تم إحصاء 1683امرأة و 1300قاصر، انظر(الخريطة رقم02) .

وحسب الدراسات البيانية التي تضمنها التقرير فإن أعلى نسبة للهجرة غير الشرعية من تلك البلدان باتجاه الجزائر كانت سنة 2005 بعدد فاق الـ 6600مهاجر غير شرعي وأقل نسبة سجلت سنة 2003بعدد يزيد عن الـ 1800 ومن مجموع المهاجرين الموقوفين يوجد 7700مهاجر أدانتهم العدالة بالسجن، فيما أمرت بالإفراج المؤقت عن 1854شخص،وتم ترحيل البقية وعددهم 20ألف مهاجر غير شرعي إلى بلدانهم.

و قد عالجت مصالح الدرك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000و 2007، 151قضية تورط فيها 899مهاجر غير شرعي، من بينهم تسع نساء، ومن مجموع كل هؤلاء هناك 495 أدانتهم العدالة بالسجن، فيما أمرت بالإفراج المؤقت عن395،مع الإشارة إلى أن الأرقام تخص التخصص الإقليمي للدرك الوطني فقط.

ومن مجموع الموقوفين فإنه سجل خلال سنة 2006أكبر عدد للمدانين بالسجن، حيث بلغ479،فيما استفاد 235من الإفراج المؤقت خلال نفس السنة، وهذا عكس ما سجل خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2005،حيث كان عدد المستفيدين من الإفراج المؤقت خلال كل سنة أكثر بكثير من عدد المدانين بالسجن، ويعود ذلك حسب التقرير إلى أن الظاهرة كانت في بدايتها، وكانت الجهات القضائية والأمنية حينها تتجه نحو فرض إجراءات وقائية أكثر منها ردعية، لكن وبعد أن عرفت الظاهرة انتشارا مخيفا، بات من الضروري اللجوء إلى حلول ردعية، أما فيما تعلق بتطور الظاهرة حسب الجنس فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذكور الموقوفين أكبر بكثير عن عددهم من الإناث.

وفي دراسة أمنية أعدها ضباط بخلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني أشارت إلى أن مكافحة الهجرة غير الشرعية بمنطقة الصحراء الكبرى تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك"بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى"،حيث تفيد التقارير أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية، وتشير الإحصاءات إلى تورط المهاجرين غير الشرعيين في الجريمة بمختلف أشكالها، وخصوصا منها تلك التي تستخدم فيها جوازات مزورة، و عملات مزورة، وثائق مزورة، إضافة إلى التهريب، وحرصت الدراسة على التأكيد على مواجهتها بالتنسيق والتعاون مع كافة الدول، ودعم التعاون في مجال تبادل المعلومات بين دول منطقة الصحراء الكبرى لضمان الوقاية.

وأشارت تقارير الدرك الوطني إلى ارتفاع عدد القضايا المعالجة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية بنسبة 300بالمائة خلال الثلث الأول من سنة 2008 و 669بالمائة بالنسبة لعدد الموقوفين مقارنة بنفس الفترة من سنة 2007،وفسرت الجهات الأمنية هذه الأرقام بأنها تعكس نشاط وحدات الدرك الوطني في مكافحة هذه الظاهرة و نجاعة المخطط المعتمد،و موازاة مع ذلك، أشارت التقارير نفسها إلى ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم توقيفهم خلال الأشهر الثلاثة من سنة 2008 في حرب مفتوحة تشنها مصالح الدرك ضد الهجرةغيرالشرعيةعلىخلفيةارتباطهابالشبكاتالإجرامية،كما ركزت هذه الدراسة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتطورها في السنوات الأخيرة، على المتابعات القضائية ضد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين لتورطهم في جرائم تمس بأمن البلاد واقتصاده، وتفيد التقارير، أنه خلال الثلث الأول من سنة 2008فقطتم توقيف 688 مهاجر غير شرعي أغلبهم يحملون الجنسية النيجرية والمالية،ويأتي

المغاربة في الترتيب الثالث،وقد تم إيداع 156موقوف الحبس في هذا الإطار، ومن بين هؤلاء 25 مهاجرا غير شرعي بتهمة تزوير الوثائق والعملة مقابل 3موقوفين بتهمة حيازة مخدرات إضافة إلى 41أجنبيا متورطا في قضايا التهريبخاصة بالحدود الغربية . وأشارت الإحصائيات إلى ارتفاع القضايا المعاينة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية بنسبة 20%مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مقابل انخفاض محسوس في عدد الأشخاص الموقوفين، حيث تم إيداع 388مهاجر غير شرعي الحبس فيما استفاد 65موقوفا من الإفراج المؤقت وتعرض1926شخصللطرد إلى بلدانهم الأصلية و تتحمل الجزائر تكاليف نقل هؤلاء إلى الحدود مما يشكلعبئا إضافيا[1] .

3- الاتجار غير المشروع في الأسلحة:

أوضح قائد المجموعة الخامسة للدرك الوطني الصلة الموجودة بين شبكات نقل المهاجرين غير الشرعيين من دول الساحل الإفريقي باتجاه الجزائر و شبكات تهريب الوقود الجزائري باتجاه النيجر، وشبكات تهريب السجائر انطلاقا من مالي مرورا بتمنراست ثم بالحدود مع جانت باتجاه ورقلة، مع شبكات التهريب والمتاجرة بالأسلحة."إذ تستغل عائدات التهريب باختلافه لشراء الأسلحة من مالي والنيجر لتمريرها عبر الحدود الجزائرية باتجاه الشمال" [2]وبرأي القائد، فإن الأسلحة التي لا تزال شبكات تهريبها والمتاجرة بها قريبة من الحدود الجزائرية النيجرية، تتحين الفرصة لتمريرها إلى دول المغرب العربي و في مقدمتها الجزائر.

وتعتبر دول، تشاد ومالي والنيجر مصدرا للأسلحة المسوّقة من طرف شبكات متخصصة في المتاجرة بالأسلحة في الجزائر، وهي أسلحة قديمة مصدرها الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة، والتي تتخلص من مخزونها إما المستعمل أومن الجيل القديم ببيعها للمعارضة المسلحة والمليشيات بدول الساحل، إلى درجة أصبحت الأسلحة بتلك الدول تباع جهارا نهارا في الأسواق.

4- تمويل الجماعات الإرهابية[3]: لم يحدث قط أن أبلغ مهرب عن موقع وجود جماعة إرهابية على مدى 14 سنة، وفي المقابل لم يحدث أن اعترضت الجماعات الإرهابية في منطقة الصحراء الكبرى سبيل عصابات التهريب، وفي ذلك أكثر من علاقة في أن جماعات الجريمة المنظمة تمول الجماعات الإرهابية، وهذه الأخيرة توفر الحراسة للأولى.

إذ أن أغلب تمويل جماعة الإرهابي "يحي أبو عمار" في أقصى الجنوب يأتي من الإتاوات الشهرية التي يدفعها مهربو الكيف المغربي نحو ليبيا ومصر ومهربو السجائر والكوكايين والمهاجرين السريين في الصحراء الكبرى،كما عمد الإرهابي "مختار بلمختار" في بداية وجوده في شمال مالي للتعايش مع المهربين، وتطورت العلاقة في عهد **"حميد السوفي"** وهو الاسم الذي يطلقه المهربون على الإرهابي "عبد الحميد أبو زيد"، إلى درجة التحالف مع العصابات الإجرامية، وبلغ هذا التحالف أشد مراحله قوة خلال عملية خطف الرهائن الغربيين في الحدود بين مالي والنيجر بداية عام2009.

وتعرف أجهزة الأمن المتابعة لنشاط إمارة الصحراء في تنظيم قاعدة المغرب أن التهريب هو شريان حياة الإرهابيين في الصحراء الكبرى، وأبسط دليل على عمق العلاقة بين عصابات التهريب وإمارة الصحراء في تنظيم قاعدة المغرب هو عدم قدرة إجراءات حصار الجماعات الإرهابية في الصحراء على شل نشاطها، بالرغم من أن السلطات الجزائرية تفرض منذ صيف عام 2006 حظرا على نقل المازوت

[1] جريدة الشروق عدد يوم 21/04/2008
[2] جريدة الخبر عدد يوم16-05-2007
[3] جريدة الخبر، العدد رقم 5702 يوم19 /2009/07

والبنزين دون رخصة أمنية في 10 ولايات بالجنوب، من أجل منع وصوله للإرهابيين، لكن رغم هذا الحظر لم يعان الإرهابيون، في معاقلهم بشمال مالي والنيجر، حيث لا وجود للمحروقات، من أزمة وقود، بسبب إمداد المهربين لهم بهذه المادة الحيوية للتحرك. ولم يقتصر الأمر على توفير الوقود بل تعداه لسيارات الدفع الرباعي، حيث فتحت السلطات الليبية والجزائرية والموريتانية تحقيقا قبل عامين، حول مآل مئات سيارات الدفاع الرباعي من نوع "تويوتا ستيشن"، وتبين بأن العشرات من هذه السيارات التي بيعت في الجزائر وليبيا وموريتانيا نقلت إلى شمال مالي والنيجر، والغريب أن بعضها تم شراؤه في إطار برامج دعم الاستثمار بالجزائر.

من جانب آخر تراقب السلطات العسكرية الجزائرية منابع الماء في الصحراء في 8 ولايات هي تيندوف، بشار، أدرار تمنراست، إليزي، ورقلة، غرداية وواد سوف، لكن مع ذلك فإن التحقيقات أثبتت أن المهربين نقلوا حتى ماء الشرب للإرهابيين، بشهادة تائبين من كتيبة الملثمين التي يقودها الإرهابي "بلمختار مختار"، وعلى مدى 14 سنة من عمر كتيبة الملثمين وبعدها "إمارة الصحراء" و"كتيبة طارق بن زياد" الإرهابية، لم يحدث قط أن اشتبك منتسبو الجماعة السلفية الإرهابية مع مهربي السجائر والكيف المغربي والكوكايين الكولومبي الذي بدأ تداوله قبل سنتين في المنطقة، ولم يشتك المهربون أبدا من الإرهابيين، بل على العكس تماما فقد نفذ الإرهابيون في "كتيبة طارق بن زياد" لحساب المهربين عدة اعتداءات ضد فرق الجمارك الجزائرية، أهمها مقتل 13 جمركيا في منطقة الشبابة بالمنيعة على يد الجماعة السلفية، وتعرض جمركيون لاعتداءين مسلحين على الأقل في إقليم ولاية بشار في عامي 2006 و2007 تم خلال أحدهما تجريد أعوان جمارك من أسلحتهم إضافة لعدة اعتداءات ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى تورط عصابات المهربين في تموين إمارة الصحراء بالمؤن والأغذية والأدوية، وعلى عكس تصريح مؤسس الجماعة الإسلامية المسلحة "عبد الحق العيايدة" لتلفزيون العربية، الذي استبعد فيه وجود علاقة بين مهربي المخدرات والإرهابيين، قال تائب من ولاية بالجنوب قاتل ضمن صفوف كتيبة الملثمين لسنوات "بدأت علاقة "مختار بلمختار" مؤسس جماعة الصحراء الإرهابية وأول قائد لها في الساحل مع المهربين في نهاية التسعينات من القرن الماضي، عندما كان يحصل منهم على الوقود والغذاء والماء مقابل عدم التعرض لهم". وحسب المصدر ذاته، تطورت العلاقة بين "بلمختار مختار" والمهربين إلى درجة أنه كان يجلد مهربي الكيف دون قتلهم، ودون أن يعمد لإتلاف شحنات الكيف التي يحملونها، وذكر أنه قام بضرب مهربي كيف إلتقاهم في عرق "ساكان" شمال مالي في عام 2003 ، لكنه لم يقتلهم ولم يدمر شحنة الكيف التي كانت معهم. وقام الإرهابي أبو زيد بتوسيع العلاقة مع المهربين لدرجة مواكبة كتيبة طارق بن زياد لسيارات المهربين وحمايتهم وتوفير الاستطلاع لهم، كما استفاد الإرهابي أبو زيد كثيرا من البنية التحتية لشبكات التهريب في الجزائر وفي موريتانيا موطن بارونات التهريب الكبار وممر مهربي الكيف والأفيون والكوكايين. وبعيدا عن الشهادات، فإن نشاط التهريب يؤمّن لقمة العيش لآلاف الأسر في صحراء الساحل وفي الجنوب الجزائري، ولهذا يعمد الإرهابيون لعدم المساس بهذه الشبكات خوفا من تأليب سكان الصحراء عليهم. ورغم وجود المهربين بشكل دائم ويومي في المسالك الصحراوية السرية فإنه لم يحدث قط أن أبلغ مهرب عن موقع وجود جماعة إرهابية على مدى 14 سنة أو العكس.

5- الاتجار غير المشروع في النساء و الأطفال:

الذي يعتبر من النشاطات الإجرامية التي أخذت بعدا جغرافيا هائلافي المنطقة،لاسيما الدعارة، أي الاستغلال والاسترقاق الجنسي، حيث تستغل المنظمات الإجرامية هذا المجال، عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء والأطفال من دول جنوب الصحراءالفقيرة

للجزائر،كخطوة أو كمعبر لنقلهم إلى أوربا لاستغلالهم في الدعارة والاسترقاق الجنسي [1]وعادة ما يسلكون نفس مسار المهاجرين غير الشرعيين ،(انظر الخريطة رقم(02)) وهنا نلاحظ بأن أعلى نسب المصابين بداء السيدا في الجزائر قاطنين بالولايات الحدودية الجنوبية.

بالإضافة إلى ما ذكرناه، من المجالات الرئيسية التي تنشط فيها المنظمات الإجرامية في المنطقة،لتحقيق أرباحها، فان العصابات الإجرامية، تقوم بأنشطة أعمال إجرامية أخرى، لتحقيق الغرض الأساسي، وبهذا يكون لها مجالات إجرامية أخرى،يمكن اعتبارها وسائل لتحقيق الهدف المرجو[2] وهي:

تبييض الأموال:تعد جرائم غسل الأموال القذرة من الجرائم الاقتصادية، و أهم الجرائم الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الوطني، حيث تقوم المنظمات الإجرامية بغسل وتبييض الأموال القذرة، المتحصل عليها من الأنشطة الإجرامية الرئيسية للإجرام المنظم،وتوظيفها في مشاريع مشروعة، وعلى سبيل المثال يقوم التنظيم الإجرامي بتنقية الأموال أي غسيل الأموال عن طريق بعض الأعمال الشرعية في الكازينوهات،و النوادي الليلية والمطاعم والفنادق وشركات الشاحنات وموزعي تجارة الأطعمة بالجملة،كما يقوم التنظيم الإجرامي بأعمال البنوك والاستثمار والبناء والالكترونيات و الخدمات الطبية[3].

وتستخدم هذه العصابات الإجرامية، بالإضافة إلى الشركات والمشروعات والبنوك كواجهة لغسل الأموال القذرة، ومستشارين ورجال محاماة، وكل هؤلاء يعملون وفقا لنظام دقيق، يهدف إلى إثبات مصادر مكانالأموال،ويتم تحويلها إلى بلد الانتماء،حتى تستتر بما يعرف بالوعاء الدبلوماسي الضريبي، الذي تتمتع فيه الودائع السرية المصرفية والتجارية بالأمان، وتمر عملية غسيل الأموال المحصلة بطرق غير شرعية،أي من التجارة في المخدرات أو الأسلحة أو العصابات الإرهابية، أو نتيجة لارتكاب جريمة خطيرة أخرى، بعدة مراحل، حتى تبدو وكأنها محصلة من مصدر شرعي، لا تشويه فيه، وهذه العمليات من شأنها أن تضرب الاقتصاد الوطني،وتفقده استقراره[4].

بالإضافة إلى:استعمال العنف والتهديد به، التسلل إلى هياكل الإدارة الحكومية و الهياكل السياسية،استخدام الرشاوى والتبرعات لتمويل الحملات الانتخابية و السياسية لبعض السياسيين أو بعض الأحزاب، تزييف وتزوير العملات،الاتجار غير المشروع في المسروقات. كل هذه الأمور موجودة في الصحراء الكبرى على الرغم من عدم تمكننا من جمع الإحصاءات والمعلومات الكافية عنها لضيق الوقت، إذ تطالعنا الصحف يوميا بأخبار عن حالات لمثل هذه الجرائم.

الخاتمة:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالعديد من التهديدات والمخاطر الأمنية التي لم تكن تعطى لها أولوية أو اهتمام من قبل، إذ أصبح الفقر، والإجرام، والمتاجرة بالمخدرات وبالسلاح والأوبئة وحشود اللاجئين والانفجار الديمغرافي يهدد بقاء دول الساحل جنوب الصحراء، فقد عملت الحرب الباردة على تهميش هذه التهديدات أمام أولوية التسلح والهيمنة على الدول الأخرى، وبنهاية الحرب الباردة عاودت الظهور

(1) محي الدين عوض: **الجريمة المنظمة**، المجلة العربيةللدراسات الأمنية و التدريب، العدد19،السنة.1998

(2) عبدالواحد الفار، **الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها**،دار النهضة العربية،.1996.

(3) هدى حامد قشقوش، **الجريمة المنظمة، القواعد الموضوعية و الإجرامية و التعاون الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة،200،ص 6

(4) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والتدريب، **أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة و أساليب مكافحتها المنظمة**،من 18-14نوفمبر1998،بالرياض . ص14

بقوة، وبالتالي أدى هذا إلى الانتقال من فكرة ضمان الأمن كتصور سائد في المنظور الواقعي إلى الاستثمار لأجل الإبقاء على الاستقرار، لإقامة نظام مستقر وسوق شاملة، وأصبح الأمن بذلك يعني أكثر التأقلم مع الاعتماد المتبادل، الذي يدرج كذلك الاستقرار السياسي الداخلي بتأكيد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد زادت الهشاشة الدولاتية التي تميز دول الساحل الإفريقي ، من تعقيد الوضعية على الدول المغاربية ، خاصة و أنها أصبحت غير قادرة على صد مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود ، و التي جعلت الدول المغاربية في مواجهة ظاهر سوسيو – اقتصادية بالأساس قادمة من دول الساحل الإفريقي ، لكنها باتت تصنف بالتهديد الأمني الذي يستدعي مقاربات تصنف في السياسات العليا للدول. و تبقى دول الساحل الإفريقي عاجزة عن صد مختلف التهديدات ليس فقط في أقاليمها بل أصبحت مصدر تصدير لهذه التهديدات التي بقت غير قادرة حتى على الالتزام بالاتفاقيات الدولية التعاونية لمجابهة هذه الظاهر ؛ و هو الأمر الذي زاد من تعقيد الوضعية على الدول المغاربية ، و التي باتت مسخرة لمقاربات مركبة للتصدي لهذه التهديدات العابرة للحدود.

و تأتي في مقدمة هذه التهديدات القادمة من الساحل الإفريقي الجريمة المنظمة بأنماطها المختلفة ، و التي أضحت تهديدا أمنيا عابرا للحدود يستدعي رصد مقاربات متعددة للتصدي لها ، خاصة و أنها ترتبط بتهديدات أخرى كالارهاب الدولي و الهجرة غير الشرعية و غيرها...

و تزداد الوضعية تعقيدا على الدول المغاربية ، خاصة و أن هذه التهديدات لا تماثلية مرتبطة بشبكات دولية عابرة للحدود ، مما يستدعي مجهودات كبيرة و مقاربات معقدة و مركبة للتصدي لها ، و لكن يبقى أهم إشكال هو عدم قدرة الدول المصدرة لهذه الظواهر على الوفاء بالتزاماتها بسبب عجزها أو انهيارها و هشاشتها ، بالإضافة إلى المشاكل البينية بين الدول المغاربية التي ضعفت إمكانية إحداث تنسيق عالي المستوى للتصدي لهذه التهديدات .

قائمة المراجع:

1. أحمد رشاد سلام،"الأخطار الظاهرة و الكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة"،**مكافحة الهجرة الغير شرعية**،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،ط1 ،2010،ص ص 197-277.
2. أحمدجلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، كتاب الحرية،القاهرة، العدد العاشر، ص.89.
3. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والتدريب، **أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة و أساليب مكافحتها المنظمة**،من 18-14 نوفمبر1998،بالرياض .ص14
4. إمام حسانين عطا الله، **الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة**، دار المطبوعات الجامعية،2004،ص.114
5. تقرير لجنة منع الجريمة و العدالة الجنائية، عن أعمال ندواتها في فيينا في الفترة من 30-21افريل.1992
6. خليفةراشد الشعالي،**الجريمة الدولية**،الدورة التدريبية الإقليمية الثانية لموظفي الشرطةبالمكاتب المركزية الوطنية في شمال إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط، أبو ظبي، من 04إلى 14مارس2000.
7. عبد الفتاح مصطفى الصيفي و آخرون ، **الجريمة المنظمة التعريف و الأنماط و الاتجاهات**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، ط1 ،1999.
8. عبدالعزيز العشاوي:**أبحاث في القانون الدولي الجنائي**،ج2، دار هومة ، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006،ص224.
9. عبدالواحد الفار، **الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها**،دار النهضة العربية،.1996.
10. محي الدين عوض: **الجريمة المنظمة**، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب، العدد19،السنة.1998
11. الملكي الحسين،"خصائص ومميزات الجرائم الإرهابية"،**جريدة العلم**،عدد 19996 ،بتاريخ 23 فبراير 2005 .

12. هدى حامد قشقوش، **الجريمة المنظمة، القواعد الموضوعية و الإجرامية و التعاون الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة،200،ص 6
13. جريدة الشروق عدد يوم 21/04/2008 و elwatan 20/04/2008
14. جريدة الشروق عدد يوم 21/04/2008
15. جريدة الخبر عدد يوم16-05-2007
16. جريدة الخبر، العدد رقم 5702 يوم19 /2009/07
17. صحيفة الوقت البحرينية: الموقع
18. **http://www.alwaqt.com/art.php?aid=150675&hi=الهجرة%20غير%20الشرعية**
19. Marie – Claude Smouts, **Dario Battistella**, Pascal Venaison, Dictionnaire Des Relations Internationales, Éditions Dalloz ,2eme Edition, 2006, P. 91-94
20. Revue Internationale de DroitPénal, **Les SystèmesPénaux à l'épreuve du Crime Organisé**, Préparation du Congres International de Droit Pénal,67 Année, Nouvelle Série,3 éme et 4éme Trimestres, 1996.